



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

دور المحاسبة الإدارية بتنفيذ وظائف الإدارية في المصارف التجارية العراقية

بحث تقدم به الطالبين

حميد سبع ضاهر

حسين علي حسين

الى قسم المحاسبة لمتطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بأشراف

أ.م.د. حيدر غني وناس الكرعاوي

2024م

الاية القرانية
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

2.....	الاية القرانية
3.....	فهرس المحتويات
6.....	أولا: المقدمة
7.....	ثانيا: مشكلة البحث
7.....	ثالثا: أهمية البحث
8.....	رابعا: أهداف البحث
8.....	خامسا: فرضيات البحث
8.....	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
8.....	أولا: الدراسات العربية:
13.....	ثانيا: الدراسات الاجنبية
17.....	المبحث الاول : الاطار المفاهيمي حول طبيعة المحاسبة الإدارية ومفهومها
18.....	أولا: مفهوم المحاسبة الادارية
20.....	ثانيا: اهداف للمحاسبة الإدارية.
22.....	ثالثا: خصائص المحاسبة الإدارية
23.....	رابعا: طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية وخصائصها
24.....	المبحث الثاني :وظائف الإدارة.
24.....	تمهيد:
25.....	أولا: وظائف المحاسبة الإدارية

28 ثانيا: أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية
28 ثالثا: أساليب المحاسبة الإدارية
30 رابعا: فوائد ومزايا الموازنات
32 المبحث الثالث: المحاسبة الإدارية و وظائف الإدارة
32 أولا: دور المحاسبة الإدارية في التخطيط :
32 ثانيا: دور المحاسبة الإدارية في الرقابة وتقييم النتائج :
33 ثالثا: دور المحاسب الإداري في اتخاذ القرارات :
34 الفصل الثالث: الاطار الميداني للبحث
35 أولا: مقدمة
36 ثانيا: نيذه مختصرة حول مصرف الرافدين
37 ثالثا: منهجية البحث :
37 رابعا: خطوات جمع البيانات:
38 خامسا: متغيرات البحث :
38 سادسا: مؤشرات نسب الربحية:
39 سابعا: قياس الربحية لمصرف الرافدين فرع الحلة محافظة بابل
48 ثامنا: النتائج والتوصيات
50 المصادر

الفصل الأول: الاطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

يشكل تنفيذ وظائف الاداريه في العالم المعاصر محطة مهمة جداً من محطات تقوية الاقتصاديات الوطنية وتعزيز القطاعات المالية والمصرفية لنتأجه الإيجابية وقد بادرت مصارف كثيرة في العالم إلى الاندماج مع مصارف أخرى لتشكّل مراكز مالية كبيرة باستطاعتها مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة والتغيرات الحاصلة في عالم المال والأعمال ، إضافة الى ذلك تلعب المصارف دوراً هاماً ورئسياً في دفع عجلة التنمية ورواج الاقتصاد القومي لكل دولة وتتعدد وتتووع الأنشطة التي تقوم بها لأداء هذا الدور وتحقيق هذا الهدف، لهذا تركّز جل الاهتمام بهذه الكيانات ووجهت إليها الأنظار نظراً لما يحدثه التقصير في أداء أيّ من الأنشطة التي تقوم بها من تأثير جذري على اقتصاد الدولة، مع هذا فليس من السهل على هذه الهياكل المصرفية القيام بهذه المهام وأداء هذا الدور في ظل التحديات العديدة التي تواجهها وتؤثر عليها. وإزاء هذه التحديات يتعين على المصارف إتباع بعض السياسات يأتي في مقدمتها تنفيذ وظائف الاداريه كسبيل أمثل لمواجهة هذه التحديات لكونه يمثل في الوقت الراهن أحد الحلول.

لقد أدرك المحاسبون التطور السريع على تكنولوجيا المعلومات وحاجة العديد من الأطراف لها ، مما دفعهم لإيجاد تخصصات دقيقة للمحاسبة تخدم كل واحدة منها فئة وغاية محددة، وتعد المحاسبة الإدارية إحدى فروع المحاسبة المتخصصة والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معلومات مالية بالإضافة إلى توفيرها لبعض المعلومات غير المالية لغايات خدمة إدارات الشركة المختلفة في القيام بوظائفها وواجباتها الموكولة إليها .

وتعد المحاسبة الإدارية الأساس المنطقي لكل العلوم المحاسبية والإدارية، إذ أن مهامها الأساسية تكمن في تهيئة المعلومات لجميع الأطراف. لذا فإنها تعد النشاط المتقدم للنظم المحاسبية والإدارية، فهي تهيأ

المعلومات من البيانات الإدارية والمحاسبية بعد حصرها وتحليلها واستقراءها إلى إدارة الشركة والجهات ذات العلاقة بغية استخدامها في صنع القرارات والرقابة ،التي تساعد الإدارة على تخطيط مرتكزات عملها واعتماد سياسات مستقبلية لتحقيق أهدافها المرجوة، ومن ثم فإن الحاجة إلى استخدام معلومات المحاسبة الإدارية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بات ضرورة ملحة ، لذلك فإن مسؤولية المحاسب الإداري اليوم أصبحت كبيرة وتتطلب منه أن يكون جاهزاً لأداء تلك المهام.

ثانياً: مشكلة البحث

أن تطور مفاهيم واساليب المحاسبة الإدارية باعتبارها نظام معلومات ، وأن عدم استخدام المصارف التجارية العراقية لهذه المفاهيم والاساليب لزيادة قدرتها على توفير المعلومات الإدارات المصارف يجعل قدرتها في الحصول على موقع تنافسي محل شك سواء كان هذا الموقع التنافسي محليا او خارجيا ، ويتبين من هنا ضرورة استخدام مفاهيم واساليب المحاسبة الادارية الحديثة ، والعمل على استخدامها وتطبيقها بكفاءة وفاعلية لتساهم بمساعدة الادارة في اداء وظائفها (التخطيط ، والرقابة وتقييم الاداء، واتخاذ القرارات.وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة البحث تدور حول السؤال الرئيسي التالي :

(ما دور المحاسبة الإدارية بتنفيذ وظائف الإدارة في المصارف التجارية العراقية).

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال التعرف على الدور الذي تلعبه المحاسبة الإدارية في المصارف التجارية العراقية باعتبارها نظام معلومات يعمل على تزويدها بالبيانات والمعلومات المالية وغير المالية، ومدى توظيف هذه المعلومات لخدمة إدارة المصرف من خلال بيان

١ - مادور المحاسبة الإدارية في خدمة إدارات المصارف التجارية العراقية لأداء وظيفة التخطيط.

٢ - مآور المحاسبة الإدارية في خدمة إدارات المصارف التجارية العراقية لأءاء وظيفة الرقابة وتقييم الأءاء .

وأخيراً تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بأور المحاسبة الإدارية في المصارف التجارية العراقية والعمل على رفع قيمة هذا الأور .

رابعاً: أهداف البحث

يتمثل هدف البحث في بيان الأور الذي تلعبه المحاسبة الإدارية في مساعدة الإدارة للقيام بأوظائفها في التخطيط والرقابة وتقييم الأءاء واتخاذ القرارات في المصارف التجارية العراقية عن طريق التكامل والتناسق بين هذه الأوظائف .

خامساً: فرضيات البحث

يوجد هنالك تباين كبير في أداء البنوك لتحقيق أهدافها تبعا لكفاءة عملها الإداري والمتمثل بالإدارة وقدراتها على القيام بأوظائفها في التخطيط للأعمال المستقبلية والرقابة على تنفيذ هذه الأخطط و اتخاذ القرارات المناسبة، وتتطلق البحث من الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

لا يوجد أور للمحاسبة الإدارية بتنفيذ وأوظائف الإدارة في المصارف التجارية العراقية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

أءول (1) الدراسات المحلية العربية

اسم الباحث	العنوان	الدراسة

<p>هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المحاسبة الإدارية في تزويد الإدارة بالمعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات ، وبالتحديد فيما يتعلق بأحد المهام الرئيسية للمحاسبة الإدارية وهي كيفية تحديد أسس التكلفة ، واعتمد الباحث على أسلوب تحليل البيانات المالية والتي تم الحصول عليها من فواتير الشركة . وتحسين وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة واضحة بين استخدام نظام محاسبي سليم أداء المطار ، وبخاصة نظام المحاسبة الإدارية حيث بين أن تحديد أسس ملائمة لمراكز الكلفة في المطار يدعم بشكل كبير تطوير الوضع المالي للمطار ، وأن دور المحاسبة الإدارية هو تحديد الكلف ، ويتضح كذلك دور معلومات المحاسبة الإدارية في قياس وتقييم أداء المطار وأيضاً تحسن الأداء .</p>	<p>دور معلومات المحاسبة الإدارية في تحسين أداء المطارات / دراسة تطبيقية في مطار النجف الدولي "</p>	<p>الإبراهيمي (٢٠١٢) (</p>
--	--	----------------------------------

<p>. هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة للفترة من ٢٠٠٩-٢٠٠٧ . تم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على بيانات ٢٠ مصرف عراقي خاص ، وباستخدام أنموذج عوائد الحجم المتغيرة ، وجرى تحليل البيانات والحصول على النتائج باستخدام برنامج تحليل مغلف البيانات الإصدار الثاني . توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن خمسة مصارف حققت الكفاءة الكاملة ، حسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة ، بينما ثلاثة حققت الكفاءة الكاملة حسب النموذج عوائد الحجم الثابتة ، وأن سياسة الإصلاح المصرفي التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٤ ساهمت في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية في المصارف الخاصة ، أثبتت نتائج الدراسة</p>	<p>قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات</p>	<p>ابتال (٢٠١٢)</p>
---	---	-----------------------

<p>التطبيقية أن هنالك علاقة طردية بين الدور الرقابي والإشراف للبنك المركزي العراقي ، والمتمثلة بتطبيق نظام التصنيف المصرفي CAMEL على المصارف الخاصة ومستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي الخاص . وكانت أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ، ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف الخاصة ، وضرورة أن يتم تطبيق نظام التصنيف CAMELS بدلاً من CAMEL من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف العراقية الخاصة .</p>		
<p>هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المتعلقة بالسياسات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في غزة ، وكذلك التعرف على مدى وجود فروق في الدراسة وفقاً لمتغيرات الجنس المسمى الوظيفي ،</p>	<p>دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في قطاع غزة .</p>	<p>موسى (2015)</p>

<p>المؤهل العلمي و سنوات الخبرة ، العمر ، جنسية البنك ، نشاط البنك ، مكان البنك) وتم أخذ عينة الدراسة من جميع . العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك في قطاع غزة والبالغ عددها (٣٤) فرع ومكتب واستخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أنه توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وعلى ترشيد قرارات السياسات الائتمانية بدرجة عالية ، وأيضاً هنالك علاقة بين تحليل المؤشرات والنسب المالية وتحليل قائمة التدفقات النقدية لا أنشطة العميل وترشيد السياسات الائتمانية بدرجة عالية . وأوصت الدراسة على ضرورة تأهيل كادر لديه خبرة لتحليل المعلومات المحاسبية وضرورة إلزام البنوك</p>		
--	--	--

للشركات على تقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها .		
---	--	--

ثانيا: الدراسات الاجنبية
جدول (2) الدراسات الاجنبية

اسم الباحث	العنوان	الدراسة
Nes and Sill 2015	: مساهمة أقسام المحاسبة الإدارية في أداء الشركات " . هدفت الدراسة إلى بيان مستوى مساهمة المحاسبة الإدارية في أداء الشركات الألمانية	وتضمنت عينة الدراسة (٥٨٠) مديراً حيث تم استطلاع آرائهم عن طريق استبيان صمم لهذا الغرض . وتوصلت الدراسة إلى نتائج والتي كان أهمها أن المحاسبة الإدارية لها مساهمة في العمل على تحسين الأداء للشركات الألمانية كما إنها تعمل على مساعدة الإدارة على التخطيط واتخاذ القرارات وان هنالك علاقة إيجابية بين المحاسبة الإدارية وأداء الشركات الألمانية ، وأن هذه العلاقة تركز مشاركة ومساهمة المحاسبة الإدارية في عملية التخطيط ودعم القرارات الإدارية

<p>للمدراء وتساهم في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات . وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة ومساهمة أقسام المحاسبة الإدارية من أجل تحقيق التنمية والتطور للشركات الألمانية والعمل على إنجاز المزيد من الدراسات</p>		
<p>هدفت الدراسة إلى بيان والتعرف على مدى استخدام الممارسات الإدارية في الشركات الصناعية في بريطانيا ، وأيضاً تحديد مستوى التطور الذي وصلت إليه في مجال استخدام أساليب وممارسات المحاسبة الإدارية ، وكانت عينة الدراسة عدد من الشركات والذي بلغ عددها (٦٥٨) ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن عدداً كبيراً من الممارسات للمحاسبة الإدارية المستخدمة في بريطانيا هي بسيطة وسهلة الاستخدام ، وكان أكثرها استخداماً وانتشاراً هي الموازنات</p>	<p>دراسة ميدانية عن مدى استخدام ممارسات المحاسبة الإدارية</p>	<p>Abdel – Kaer (and Luther 2017</p>

<p>وان هنالك تطور مستمر في استخدام هذه الممارسات والأساليب الإدارية المستخدمة في الشركات البريطانية .</p>		
<p>هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة الإدارية في إيجاد ودعم والمحافظة على الميزة التنافسية داخل قطاع البنوك وذلك من خلال دراسة حالة بنك الأسهم الكيني ، واعتمدت الدراسة على استبيان صمم من اجل الدراسة ووزع على الموظفين داخل البنك بالإضافة إلى إجراء مقابلات مباشرة مع بعض المدراء المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل البنك . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية وهي أن المحاسبة الإدارية توفر المهارات والأساليب العامة جدا لبناء الميزة التنافسية ، وان المحاسبة الإدارية تلعب دورا هاما في تخطيط وتطوير وتنفيذ وتقييم السياسات المهمة للبنك . وأوصت الدراسة</p>	<p>دور المحاسبة الإدارية في إيجاد ودعم الميزة التنافسية : دراسة حالة بنك الأسهم الكيني .</p>	<p>(Ndwign) 2018</p>

<p>بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لإثبات هذه النتائج مع التركيز بشكل أكبر على أساليب وممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة وخاصة في قطاع البنوك .</p>		
---	--	--

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي حول طبيعة المحاسبة الإدارية ومفهومها تمهيد:

تعد المحاسبة الإدارية فرعاً من المحاسبة يركز على توفير المعلومات المالية وغير المالية للإدارة الداخلية في المؤسسات والمنظمات. تهدف المحاسبة الإدارية إلى توفير بيانات دقيقة وموثوقة ومفيدة للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية المهمة

تعتبر المحاسبة الإدارية أداة مهمة للتخطيط والتحليل والرقابة داخل المؤسسات. تساعد في تحليل التكاليف وتقديرها ومراقبتها بشكل فعال، وتقدم معلومات حول الأداء المالي والعمليات واستخدام الموارد.

تتضمن المحاسبة الإدارية العديد من الأدوات والتقنيات مثل تحليل التكاليف، والميزانيات، وتقارير الأداء، وتحليل الاستثمارات. تعتمد على تجميع البيانات المالية والمعلومات غير المالية، وتحليلها وتقديمها بشكل يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

تهدف المحاسبة الإدارية أيضًا إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المحددة. تساعد في تحليل وتقييم الأداء المالي والعمليات وتوفير المعلومات اللازمة لتحسين العمليات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

باختصار، المحاسبة الإدارية تعتبر أداة هامة للإدارة الداخلية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية في المؤسسات والمنظمات. توفر المعلومات المالية والغير مالية اللازمة لتحليل الأداء واتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

أولاً: مفهوم المحاسبة الادارية

إن المحاسبة الإدارية تعمل على مساعدة الإدارة في اتخاذ قراراتها، الأخذ بالتوسع الكمي والنوعي. ولا يمكنها في ظل المفاهيم الحالية للمحاسبة المالية أن تؤدي إلى توفير متطلبات الإدارة. لذلك جاءت المحاسبة الإدارية لتقوم بعمل مهم وهو مفاعلة المحاسبة مع العلوم ذات العلاقة بقصد تقديم صورة عن المستقبل لتكون هذه الصورة الجديدة قادرة على تقديم خدمة للإدارة بصدد اتخاذ قراراتها المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وتم تناولها من قبل (ابو نصار ٢٠١٢، ٨) بأن المحاسبة الإدارية عملية تجميع ومعالجة البيانات المالية وغير المالية وفق أساليب وقواعد محددة من أجل الوصول إلى معلومات تخدم الإدارات المختلفة في الشركة للوصول إلى أهدافها وتنفيذ وظائفها المختلفة.

تم تعريفها من قبل (العرييد 2013، 17) بأن المحاسبة الإدارية من أهم العناصر المكونة لنظام المعلومات الإدارية للمشروع، فهذا النظام يوفر المعلومات المالية والاقتصادية، ويتولى تجميع

المعلومات الأخرى المتولدة من نظم المعلومات الفرعية الأخرى في المشروع". وهذا التعريف باعتبارها نظام للمعلومات لا يختلف كثيراً

عن تعريف (الحارس 2014 ، 28) بأنها نظام معلومات شامل لخدمة وظائف الإدارة المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ويتضمن تحديد وتحليل وتفسير وتوفير البيانات اللازمة لتلبية احتياجات الإدارة وخدمتها وتحقيق أهدافها وصنع قراراتها، والتوجيه الأمثل لاستثمارات الشركة والتخطيط للأموال الرقابة عليها. ومن حيث الاستخدام للبيانات المحاسبية التي تقدمها المحاسبة الإدارية تنقسم إلى فئتين إحداهما من داخل الوحدة الاقتصادية والأخرى خارجها، وتأسيساً على ذلك قسمت المحاسبة إلى فرعين المحاسبة المالية الخارجية والمحاسبة الإدارية أو الداخلية

ولقد أورد الكتاب والباحثون تعريفات عديدة لمفهوم المحاسبة الإدارية حيث خلاص أكثرها إلى أن المحاسبة الإدارية أداة أو وسيلة أو نظام معلوماتي يعمل على مساعدة الإدارة لغرض إنجاز أعمالها من خلال توفيرها للمعلومات المالية وغير المالية للقيام بوظائفها في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات حيث تم تعريفها بأنها فرع من فروع المحاسبة، يوفر المعلومات المطلوبة بواسطة المدراء لتحديد كيفية الحصول على المصادر وكذلك كيفية استخدامها في الشركة الصغيرة والكبيرة (العامري، 2015 : 18).

وكذلك عرفها بأنها النظام الذي يقوم بجمع وتصنيف وتلخيص وتحليل وإيصال المعلومات التي تساعد المديرين في اتخاذ القرارات والرقابة عليها (الفضل وآخرون 2017 ، 13)

ويرى الباحث أن أغلب التعاريف تتفق أن المحاسبة الإدارية هي نظام معلوماتي إداري يستخدم مختلف الأساليب والأدوات والطرق الرياضية والإحصائية لغرض تحويل البيانات الموجودة في الوحدة الاقتصادية الناتجة عن العمليات والأنشطة التي تؤديها إلى معلومات مفيدة وملائمة لغرض التخطيط للعمليات المستقبلية، ومساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة لإنجاز وظائفها المختلفة

ثانياً: أهداف للمحاسبة الإدارية

للمحاسبة الإدارية أهداف رئيسية تعمل على تحقيقها وهي (أبو نصار، 2017، 12)

- 1- تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها لغايات اتخاذ القرارات والتخطيط: تقدم المحاسبة الإدارية المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركة ، وكذلك تساهم المنارة للاستشارات في إعداد الموازنات التقديرية المختلفة التي تعتبر أداة أساسية في عملية التخطيط لتقدير حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة.
- 2- مساعدة الإدارة في توجيه ورقابة الأنشطة التشغيلية في الشركة: تقوم المحاسبة الإدارية بمساعدة إدارة الشركة على توجيه وتنسيق أعمالها المختلفة من خلال توفيرها للمعلومات اللازمة لإدارة أنشطتها التشغيلية، وأيضاً تقوم بالرقابة على تلك الأنشطة لتحديد الانحرافات إن وجدت ومعالجتها وتجنب تكرارها في المستقبل.
- 3- حفز الموظفين والمديرين لتحقيق أهداف الشركة تقوم الإدارة العليا في المنظمة بوضع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ليتم تنفيذها من قبل الإدارات المختلفة، وهنا تلعب المحاسبة الإدارية دوراً بارزاً لتوجيه وحفز الموظفين والمدراء للوصول إلى تلك الأهداف وتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق وضع الموازنات التقديرية التي يسعى كل من الموظفين والمدراء إلى تحقيقها، ويتم

مقارنة أدائهم الفعلي مع المخطط المساءلة المقصرين في أعمالهم في حالة عدم الوصول لما هو مخطط.

4- قياس أداء وإنجاز إدارات الشركة وأقسامها وموظفيها المختلفين تساعد المحاسبة الإدارية الشركة لقياس كفاءة الأداء بالنسبة للإدارات المختلفة للشركة وكذلك أداء العاملين حيث أن كثيرا من الشركة في الوقت الحاضر، تستخدم كفاءة الأداء والإنجاز في عملية الترقية للموظفين ودفع المكافأة التشجيعية لهم، كما يتم قياس الأداء للأقسام المختلفة للتأكد من فاعلية الأنشطة التي تقوم بها ومدى تأثيرها على الشركة للتخلص من الأقسام أو الأنشطة التي لها تأثير سلبي عليها، حيث تعمل المحاسبة الإدارية على تزويد إدارة الشركة بالمعلومات للقيام بعملية قياس الأداء مثل حجم المبيعات والإنتاج والنفقات.

5- تقييم الوضع التنافسي للشركة والعمل مع بقية الإدارات الأخرى في الحفاظ على مركز تنافسي جيد للشركة في المدى الطويل: يتميز العصر الحديث بالتقدم التكنولوجي في مختلف المجالات مما خلق وضعاً تنافسياً عالياً، كما أن بيئة الأعمال تشهد تغيراً مستمراً وذلك للتنافس الكبير والتقدم التكنولوجي السريع لذلك يتطلب توفير أدوات وأساليب تساعد الشركة للبقاء والاستمرار في هذه البيئة عن طريق التخطيط لأنشطتها المستقبلية مما يتطلب من المحاسبة الإدارية أن تقوم بتنسيق جهودها مع الإدارات الأخرى في الشركة للمحافظة على وضعها التنافسي.

ثالثا: خصائص المحاسبة الإدارية

هنالك خصائص مميزة للمحاسبة الإدارية تحدد الإطار العام لها ولتمييزها عن فروع المحاسبية الأخرى وتتضمن أهم الخصائص الفقرات التالية كما ذكرها : (الحديدي،29،2018)

- 1- تقوم بمساعدة الإدارة عن طريق توفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات اليومية والمستقبلية.
- 2- قد تكون البيانات التي تقوم المحاسبة الإدارية بتجميعها وتحليلها وعرضها بشكل معلومات مفيدة لاستخدامات الشركة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والوصول إلى الأهداف وقد تتعلق هذه المعلومات بالماضي والحاضر والمستقبل.
- 3- تقوم بتطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتستعين بالعلوم الأخرى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على تعظيم الأرباح.
- 4- قد تكون التقارير التي تصدرها المحاسبة الإدارية متعلقة بأي حقبة زمنية ماضية أو حاضرة أو مستقبلية، وتتمثل هذه التقارير في الموازنات التخطيطية أو في تقارير التكاليف أو الأداء اليومي، وإن هذه التقارير تكون متاحة للاستخدام من قبل جميع المستويات الإدارية في الشركة.
- 5- غالبا تكون المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية هي لأغراض الاستخدامات الداخلية ونادرا ما يستفيد منها أشخاص أو منشأة خارج الشركة .

رابعاً: طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية وخصائصها للتعرف على طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية التي تقوم المحاسبة الإدارية بتقديمها إلى إدارة الشركة يجب فهم ما هي البيانات وما هي المعلومات بشكل مبسط البيانات هي عبارة عن حقائق ذات دلالة تاريخية موجودة في سجلات الشركة ولا توجد النية لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

المعلومات فهي بيانات تم معالجتها وتحليلها لجعلها مفيدة في بعض الاستخدامات الداخلية للشركة كأساس للتنبؤ بالعمليات المستقبلية واتخاذ القرارات وهناك مواصفات وخصائص للمعلومات التي تحتاج إليها الإدارة لغرض القيام بتنفيذ وظائفها المختلفة وقد تحصل عليها من داخل أو خارج الشركة .

والمعلومات التي تحتاجها الإدارة قد تكون معلومات مالية، أو معلومات غير مالية، كما يمكن تصنيف

المعلومات التي تحتاجها الإدارة إلى معلومات كمية وهي المعلومات التي يمكن التعبير عنها بشكل

رقمي مثل عدد الموظفين في قسم معين بالشركة، ومعلومات نوعية وهي المعلومات التي تصف

خاصية أو صفة معينة ولا يمكن التعبير عنها بشكل رقمي مثل مهارة العاملين في قسم معين أو

الوضع التنافسي للشركة . أما من حيث طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية والتي

تحتاجها الإدارات المختلفة بالشركة ومدى الاختلاف في هذه المعلومات تبعاً للاختلاف بالمستوى

الإداري، فهناك ثلاث مجموعات من المعلومات هي: (عبود ، 32، 2019)

1- المعلومات الاستراتيجية: وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة العليا في الشركة وذلك لغايات

تحديد أهداف الشركة والمصادر والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف. وتتصف هذه المعلومات

بعدم دقتها وبأنها تغطي الشركة ككل ولفترات مالية متوسطة وطويلة الأجل، كما تتصف بأنها

تغطي معلومات اقتصادية واجتماعية وسياسية للبيئة المحيطة التي تعمل بها الشركة.

2- المعلومات التكتيكية: وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة الوسطى في الشركة والتي يتم من خلالها تحويل الأهداف والاستراتيجيات التي تضعها الإدارة العليا إلى أفعال وأعمال قابلة للتنفيذ. فالإدارة العليا تضع الأهداف العريضة للشركة لتقوم الإدارة الوسطى بترجمة هذه الأهداف إلى وسائل وإجراءات قابلة للتنفيذ وأهم ما تتصف به المعلومات التكتيكية أنها تغطي فترة زمنية اقصر مما تغطيه المعلومات الاستراتيجية في حدود عامين، وبأنها أكثر دقة وتحديدًا من المعلومات الاستراتيجية.

3- المعلومات التشغيلية: وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة الدنيا والعاملين في الشركة لغايات التشغيل، والتي تساعد في الوصول إلى الخطط والبرامج التي تم وضعها من قبل الإدارة الوسطى في الشركة. وأهم ما تتصف به المعلومات التشغيلية بأنها أكثر دقة وتحديدًا من المعلومات الاستراتيجية والتكتيكية، وتغطي فترة زمنية قصيرة، وتتعلق بشكل أساسي بالعمليات التشغيلية الداخلية للشركة .

المبحث الثاني: وظائف الإدارة

تمهيد:

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة الإدارية هي خدمة الإدارة، من خلال تقديمها المعلومات المالية وغير المالية بالإضافة إلى توفير مقاييس ومؤشرات للأداء. كما وان هنالك علاقة بين وظائف الإدارة ووظائف المحاسبة وهي علاقة تمازجيه مرتبطة مع بعضها البعض، بمعنى أن الإدارة والمحاسبة تندمجان في عملية موحدة ليكون لها القدرة على تنفيذ أعمال المؤسسة وصولاً إلى تحقيق أهداف الإدارة، وسوف نتناول أهم أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية التي تعمل على خدمة تقديم المعلومات إلى الإدارة.

أولاً: وظائف المحاسبة الإدارية

إن لكل نظام وظيفة يؤديها، وإن هذه الوظيفة يجب أن تكون واضحة ، لذلك فإن قسم المحاسبة الإدارية أو المحاسب الإداري يعمل على توفير المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسات، ولكي يكون للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية القدرة على تحقيق هذا الهدف فإن المحاسبة الإدارية ترتبط بالعديد من الوظائف التي تتعلق بتوفير المعلومات.

ويمكن تحديد وظائف المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات التي تخدم الإدارة في:

(الجبوري،28،2019)

- 1- التوصل إلى التقديرات والتوقعات المتعلقة بالتخطيط للأنشطة المستقبلية وبما أن عملية
- 2- التخطيط تنصب على المستقبل وتتم في ظل ظروف عدم التأكد، فإن الأمر يتطلب التوصل إلى تقديرات لما سوف يكون عليه الأداء ، وتقييم البدائل المتاحة في ضوء النتائج المتوقعة.
- 3- تجميع البيانات الخاصة كنظام للمعلومات بوظيفة قياس الأداء وتجميع البيانات المتعلقة به وتصنيفها وتلخيصها ويستخدم لهذا الغرض العديد من أساليب تجميع البيانات وتشغيلها من تصميم السجلات والدفاتر والتقارير وتصميم الإجراءات الرقابية الأزمة لضمان نوعية جيدة للبيانات.
- 4- معالجة البيانات الخاصة بالنظام وتجميعها في مجال معالجة البيانات وما صاحبه من استخدام الحاسبات الإلكترونية، كان من الضروري على المحاسب الإداري أن يكون على دراية بأسس تصميم نظم المعلومات وتطويرها وتشغيلها وتقويم التكلفة والمنافع المترتبة عليها.

5- توصيل المعلومات : تنهض المحاسبة الإدارية بوظيفة توفير وإدارة نظام يعمل على تدفق المعلومات الملائمة داخل المنظمة ، سواء عن طريق معايير الأداء والموازنات وتوصيلها إلى المرؤوسين، أو من خلال قياس الأداء ومتابعته وتقويمه.

6- تقويم الأداء تخضع البيانات التي تم تجميعها عن الأداء الفعلي للمقارنة بمستويات الأداء المخططة لها من قبل، ويتم تحليل الانحرافات ومسبباتها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية إن لزم الأمر .

1- التخطيط.

تعتبر عملية التخطيط القاعدة الأساسية للعملية الإدارية؛ أي هي الأساس في أعمال أي منظمة وتعتمد لتوجيه الأعمال في المنظمة لتحقيق الأهداف، ولذلك هي تعتبر الوظيفة الإدارية الأولى في العمل الإداري، ثم يتبعها الوظائف الأخرى من رقابة وتقييم أداء، وهذه الوظائف الأخرى تكون معززة لتنفيذ الخطط وصولا إلى تحقيق الأهداف لذلك فإن الشركة الناجحة تخطط لعملياتها المستقبلية بكل دقة، لذلك في تعمل على وضع أهداف مالية، وأهداف غير مالية ومن الأهداف المالية هي عملية تحقيق الأرباح أما الأهداف غير المالية فتتضمن تقديم أفضل المنتجات والخدمات، وتعمل على توفير وضمان علاقة جيدة مع العملاء و تحسين ظروف العاملين لديها، وان معظم التخطيط الإداري يتعلق بالكفاءة والفاعلية للعمليات المستقبلية .(العامري والغالبي ، 31،2020)

2- الرقابة

إن العملية الإدارية تتكون من عدة مراحل وأنها مترابطة وملتسلة مع بعضها البعض، ومن الصعوبة نجاح العملية الإدارية من تخطيط ورقابة وتقييم أداء واتخاذ قرارات دون المرور بهذه السلسلة، وحيث

أن عملية الرقابة توثق مدى النجاح أو الفشل والانحراف في إنجاز الأعمال عما هو مخطط ومدى سلامة الإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف. وقد تناول تعريف الرقابة العديد من الباحثين ومن هذه التعريفات والتي تناولها تلك الجهود والأنشطة المستمرة والمنتظمة للحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن تقدم العمل والتنفيذ في مختلف مجالات النشاط التي تتولى الإدارة مسؤولياتها، ومقارنة معدلات التنفيذ ومستوياته بالمعدلات والمستويات المستهدفة في الخطة الموضوعية، والكشف عن الانحرافات وتصحيحها والعمل على منعها إن أمكن. أما كابن فقد عرف الرقابة الإدارية فقال بأنها "عمليات الرقابة تتضمن ترتيب هدف الأداء، قياس الأداء، مقابلة الأداء بالهدف، ومن ثم حساب الانحرافات وتصحيحها (التكريري وآخرون، 19، 2020).

3- تقييم الأداء

أن عملية تقييم الاداء تعمل على قياس، وفحص، وتحليل للنتائج للأعمال التي تم انجازها من خلال جمع المعلومات الخاصة بها ، وفي حالة ظهور أي انحرافات في تنفيذ الأعمال، فإنه يتم تعديل تلك الانحرافات لمنع تكرارها مستقبلا والأداء فقال هو المخرجات أو الأهداف التي تسعى الإدارات إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، ويعكس الأداء مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة إليها سواء تلك المرتبطة بالأهداف المتعلقة بالربحية أو بنمو المبيعات أو بالحصة السوقية، أو تلك التي ترتبط بالانطباعات الذهنية والتي تتعلق بالرضا والولاء والوعي بالعلامة التجارية.

4- اتخاذ القرارات

أن نجاح المنظمة يتوقف على قدرة المدير فيها على اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة والتي تعمل على زيادة كفاءة المنظمة وزيادة فاعليتها، وتعتبر القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية في المنظمات، وهي النقطة الأساسية التي تتحرك منها جميع النشاطات في المنظمة، والتصرفات التي تتم داخل المنظمة بل وأيضاً في علاقتها مع وتفاعلها مع البيئة الخارجية، وأي خلل يصيب عملية اتخاذ القرارات سوف يؤثر على عمل المنظمة

ثانياً: أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية
تعتبر المحاسبة الإدارية من العلوم القابلة للتغير والتجديد بصورة مستمرة لتكون مفيدة وملائمة للشركة ، وتمتاز بالعديد من الأساليب و الأدوات والرؤى التي تعطيها القدرة على مساعدة الإدارات المختلفة في الشركة من خلال توفيرها لأدوات التخطيط والرقابة ومعايير تقييم الأداء ولأجل اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثاً: أساليب المحاسبة الإدارية
اولاً : التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية

تعرف التكاليف الفعلية بأنها التكاليف التي حدثت فعلاً في سبيل انتاج السلع أو تقديم الخدمات ، وبالتالي فهي تعكس ما حدث في الاداء الفعلي. وتعرف التكاليف المعيارية على أنها تكاليف محدد مقدماً لما يجب ان تكون عليه التكاليف خلال فترة العمل المقبلة . فهي لم تحدث بعد وتعكس التكاليف التي يتوقع حدوثها اذا تم العمل وفق الظروف التي تتوقعها الادارة . وتحدد التكلفة المعيارية للوحدة ، وعلى مستوى الانتاج، ويمكن وضع تقديرات لحجم النشاط المتوقع في جداول تعرف بالموازنات

التخطيطية. وهنا يجب الإشارة الى فقرة مهمة وهي لا يعتبر التكاليف الفعلية و التكاليف المعيارية متنافسة بل تعتبر الواحدة مكمله للأخرى.

ويتم استخدام التكاليف المعيارية للمقارنة مع التكاليف الفعلية للحكم على كفاءة الاداء المنجز في الشركة وايضا تستخدم التكاليف الفعلية في تحديد تكلفة مخزون اخر المدة ، وتكلفة البضاعة المباعة ، وتستخدم التكاليف المعيارية في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة

ثانيا: تحليل الانحرافات

وهذا الأسلوب يتم بمقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط لتحديد الانحرافات أي مقارنة الإنجاز الفعلي مع ما هو مخطط (بركة، 37، 2018)

إن عملية تحديد الانحرافات من خلال عملية المقارنة بين الفعلي والمخطط ليس هو الهدف بل لابد من تحليل انحرافات النتائج الفعلية من الموازنة وتمثل هذه أحد خطوات الرقابة الرئيسية لنظام التكاليف المعيارية، كون أن الأسباب قد لا يمكن تشخيصها ولا يمكن معرفتها من خلال البيانات الإجمالية للانحراف و لان لكل عنصر عوامل وأسباب قد تقف وراء انحرافه إيجابياً أو سلبياً لهذا تعتبر عملية تحليل الانحرافات وسيلة المساعدة الإدارة في معرفة الأسباب واتخاذ الإجراءات المصححة لتجنب حدوثها عند التخطيط والتنفيذ مستقبلا.

وتعد عملية قياس الانحرافات وتحليلها ودراسة أسباب حدوثها، سواء كان بالإمكان السيطرة عليها من قبل الشركة أو خارجة عن سيطرتها.

هنالك نوعان من الانحرافات

- الانحرافات الإيجابية (ملائم) أي لصالح الشركة أو الوحدة الاقتصادية.

- الانحرافات السلبية (غير الملائم) أي ليس لصالح الشركة .

ثالثا: الموازنات التخطيطية

وهي تتضمن الموازنة التخطيطية الشاملة والموازنة التشغيلية والموازنة المالية، والموازنات قصيرة الأجل والطويلة الأجل. إن الموازنة هي التنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية اعتماد على بيانات ومعلومات الشركة التاريخية.

رابعا: فوائد ومزايا الموازنات

هنالك ارتباط وثيق بين الموازنات والأهداف التي تسعى وكما يلي: (Agyenim & Roberta, 2018)

1- تعمل الموازنة في مساعدة الإدارة على تنسيق أعمالها وتوحيد الجهود لغرض تزود الموازنة

الإدارة بتوقعات محددة للأعمال المستقبلية مما يساعد ذلك في إجراء عملية الرقابة وتقييم

الأداء

2- تساعد المنظمة في القيام بتحليلات الأزمة لمعرفة إذا ما كانت أنشطتها فعالة أم لا.

3- تساعد على تحديد الوقت المطلوب لتنفيذ الموازنة والوقت المطلوب لتنفيذ العمليات.

رابعا : الموازنات الاستثمارية

ويمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق أو تقييم النفقات الرأسمالية المقترحة وتعمل على إجراء دراسة وافية لكل

الفرص الاستثمارية المتوفرة لغرض المفاضلة فيما بينها واختيار الفرصة الاستثمارية التي تحقق العائد

المناب على رأس المال

في ضوء القرارات الاستثمارية تظهر أهمية وضروة الموازنات الاستثمارية والمتعلقة بقرار المفاضلة أو الاستبدال أو الإقبال على مشروع معين طويل الأجل، ويتوجب ترجمته بخطط تغطية تمكن الإدارة من رؤية أولية للبدائل المتاحة أو الاختيار الأنسب فالموازنة الرأسمالية لا تعكس حالة محددة بل كل ما يتعلق بعملية إنفاق طويل المدى ويتوقع منه آثار ومردودات إيجابية مثل توسع وزيادة الطاقة الإنتاجية أو شراء موجود أو شراء اسهم وسندات أو المفاضلة بين خيار الشراء أو الاستئجار ... الخ.

وتشابه الموازنة الرأسمالية في أغراضها الموازنة التقديرية من ناحية وضع الخطط اللازمة، ومن المعلوم أن المحاسبة الإدارية ومن خلال أهدافها الخاصة وأهداف إدارة الكلفة كمجال اشمل تتعلق جميعها في مساعدة الإدارة في تحقيق أهداف المنظمة، من خلال إعدادها البيانات والمعلومات التي تسترشد بها لاتخاذ قراراتها المختلفة في كل المجالات.

المبحث الثالث: المحاسبة الإدارية و وظائف الإدارة

أولاً: دور المحاسبة الإدارية في التخطيط :

يتوقف تحقيق الأهداف على التخطيط السليم ، ويعرف التخطيط " بأنه عملية اختيار ومفاضلة بين

البدائل المتاحة لتحديد البديل الأمثل لتحقيق الأهداف المخططة ، وتعتبر المعلومات والبيانات التي

توفرها المحاسبة الإدارية أداة نافعة في إعداد الخطط .

يتمثل دور المحاسبة الإدارية في هذا الجانب من خلال إعداد الموازنات و إيجاد المعايير والإرشادات

عن نتائج البدائل الممكنة.

ثانياً: دور المحاسبة الإدارية في الرقابة وتقييم النتائج :

الرقابة عملية تتضمن الأنشطة الخاصة بتبني الخطط وتوصيلها من المستويات العلى إلى المستويات

الأدنى ، وحث الأفراد على تنفيذ تلك الخطط وتقييم الأداء الفعلي في ضوء الخطط الأصلية والمعدلة

، واتخاذ الإجراءات اللازمة سواء كانت إجراءات علاجية أو إجراءات معدلة ، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة بفاعلية وكفاءة .

وتمارس الإدارة وظيفية الرقابة من خلال التقارير (المعلومات) التي يوفرها المحاسب الإداري عن الفعاليات مقومة ومقاسة في ضوء المخططات . وما ينتج عنها من انحرافات مع تحليل الانحرافات حسب مسبباتها ومراكز المسؤولية عنها ، واقتراح الإجراءات المصححة لها . وتتابع الإدارة ما تحقق من أهداف والعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتقاضي هذه العقبات .

ثالثاً: دور المحاسب الإداري في اتخاذ القرارات :

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من المهام الرئيسية للإدارة ، فالإدارة تواجه مشكلة المفاضلة بين البدائل المختلفة .

وتتضمن عملية اتخاذ القرار عدة خطوات و مهمة المحاسب في هذه العملية هي توفير المعلومات الملائمة والتي تساعد على ترشيد القرارات الإدارية . ويمكن القول أن وظيفة المحاسب الإداري ليست قاصرة على إمداد الإدارة بالمعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية فقط ، إنما تشمل توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار حتى لو كانت هذه المعلومات خارجة عن نطاق السجلات المحاسبية .

الفصل الثالث: الاطار الميداني للبحث

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول المصارف التجارية العراقية

المبحث الثاني: تحليل النسب المالية لمصرف الرافدين خلال الفترة (2021-2023م)

المبحث الثالث النتائج والتوصيات

أولاً: مقدمة

المصارف التجارية تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي، حيث تعمل كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، وتسهل تدفق رؤوس الأموال وتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية. تتنوع المصارف التجارية العراقية بين مصارف حكومية ومصارف خاصة، وتخضع جميعها لإشراف وتنظيم البنك المركزي العراقي.

تواجه المصارف التجارية العراقية تحديات عديدة، منها البيئة الاقتصادية والسياسية المتقلبة، والتحديات الأمنية، وضعف البنية التحتية، والمنافسة المتزايدة. على الرغم من ذلك، فإن هناك فرصاً واعدة لنمو وتطور هذا القطاع، خاصة مع الجهود المبذولة لتحديث الأنظمة المصرفية وتبني التكنولوجيا الحديثة والخدمات المصرفية الرقمية.

تسعى المصارف التجارية العراقية إلى تعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات المواطنين والشركات من الخدمات المصرفية المتنوعة. كما تركز على زيادة الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتصل إلى شرائح أوسع من المجتمع.

تواجه هذه المصارف أيضاً تحديات تتعلق بتطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية والإفصاح المالي، وتعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر. كما تسعى إلى تحسين كفاءتها التشغيلية وجودة خدماتها، والاستفادة من التطورات التكنولوجية لتلبية متطلبات العملاء المتزايدة. تلعب المصارف التجارية العراقية دوراً حيوياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتسعى جاهدة لمواكبة التطورات العالمية والارتقاء بمستوى أدائها وخدماتها لتكون رافداً أساسياً لدفع عجلة النمو والازدهار في العراق.

ثانياً: نبذة مختصرة حول مصرف الرافدين

مصرف الرافدين مصرف عراقي حكومي، تأسس في بغداد عام 1941، كأول مصرف عراقي تجاري. ويوجد له 146 فرعاً داخل العراق، وبعض الفروع الأخرى تنتشر خارجه في كل من الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة ولبنان والبحرين واليمن.

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وبأشر أعماله في 19 / 5 / 1941 برأس مال مدفوع قدره (50) خمسون الف دينار، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام 1988 الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتداء عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت اعمالها اليه....

فروع البنك

عدد فروع المصرف حالياً (147) فرعاً داخل العراق إضافة إلى بعض فروع موزعة على بعض

المدن وهي : القاهرة ،بيروت ،أبوظبي ،البحرين، عمان ، لندن

مصرف الرافدين - فرع لندن

مصرف الرافدين - فرع البحرين

مصرف الرافدين - فرع عمان

مصرف الرافدين - فرع القاهرة

مصرف الرافدين - فرع بيروت

و غيرها من الفروع داخل العراق و خارجه

ثالثاً: منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي والاعتماد على البيانات من القوائم المالية السنوية

المنشورة للمصارف ,وتحليل القوائم المالية لفرع مصرف الرافدين بابل (الحلة) التي تقع بمدينةبابل

رابعاً: خطوات جمع البيانات:

تم استخدام القوائم المالية للمصرف محل الدراسة, بالإضافة إلى متغيرات البحث (عناصر نسب

الربحية) بغية الإلمام بها خدمة لإجراء التقييم المطلوب للدارسة من خلال احتساب قيم للنسب المعتمدة

لدينا والمعتمدة في أغلب الدراسات حول هذا الموضوع حيث تم إجراء العديد من الخطوات التي تعد

ضرورية قبل التقييم:

1- جمع البيانات الأولية والمتمثلة في القوائم المالية للمصرف محل الدراسة.

2- اختبار النسب المالية الربحية

3- احتساب قيم النسب سالفة الذكر واحتساب متوسطاتها.

4- تم إعداد جدول لكل متغيرات الربحية لكل مصرف مجتمعة.

5- إعداد جدول لكل عنصر من عناصر النموذج لكل المصارف مجتمعة.

6- إعداد جدول خاصة بالتقييم المركب لكل مصرف منفرد.

خامسا: متغيرات البحث :

في هذا البحث تم استخدام ثلاثة متغيرات من نسب الربحية لتقييم الأداء للمصارف التجارية, وتجدر الإشارة إلي أن أساس التقييم, كما يعتمد هذا البحث علي معايير تقييم الأداء وفق معيار التقييم الموحد) COMELS(. وقد تم احتساب وتحليل متغير البحث (الربحية) وهي كالآتي:

سادسا: مؤشرات نسب الربحية:

والتي يمكن أن تقيس قدرة المصرف على تحقيق الربح: أهمها:

• العائد على متوسط الأصول:

تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة, وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة, فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع

كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح .

وتقاس كالتالي: العائد على متوسط الأصول =

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الاصول}}$$

تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة, وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة, فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح, وتقاس بالمعادلة التالية .

$$\text{وتقاس كالتالي: معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

• **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال حملة الأسهم وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال, ويعد ذلك المعدل المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال, فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدي قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال والعكس صحيح

$$\text{وتقاس كالتالي: معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

سابعاً: قياس الربحية لمصرف الراجحي فرع الحلة محافظة بابل

$$1. \text{ معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الاصول}}$$

$$\text{سنة 2021} = \frac{41253540}{6250536364} = 0.66\%$$

$$\text{سنة 2022} = \frac{40185352}{5997813731} = 0.67\%$$

$$\text{سنة 2023} = \frac{40175301}{6320783153} = 0.64\%$$

$$\text{المتوسط} = \frac{0.66+0.67+0.64}{3} = 0.657$$

تفسير واستنتاج:

المعادلة المستخدمة هي: معدل العائد على متوسط الأصول = (صافي الربح) / (متوسط الأصول)

هذه المعادلة تُستخدم لقياس كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الأرباح. كلما ارتفع هذا المعدل، كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المصرف على توليد عائد جيد من أصوله.

بناءً على البيانات السابقة، نلاحظ ما يلي:

1. في عام 2021، كان معدل العائد على متوسط الأصول هو 0.66%. هذا يعني أن المصرف حقق صافي ربح بقيمة 41,253,540 على متوسط أصول قدره 6,250,536,364.

2. في عام 2022، ارتفع معدل العائد على متوسط الأصول إلى 0.67%. حيث حقق المصرف صافي ربح قدره 40,185,352 على متوسط أصول قدره 5,997,813,731.

3. في عام 203، انخفض معدل العائد على متوسط الأصول إلى 0.64%. حيث حقق المصرف صافي ربح قدره 40,175,301 على متوسط أصول قدره 6,320,783,153.

4. المتوسط العام لمعدل العائد على متوسط الأصول خلال الفترة الثلاثية كان 0.657%.

الاستنتاج:

على الرغم من التغيرات الطفيفة في معدل العائد على متوسط الأصول خلال السنوات الثلاث، إلا أن المتوسط العام البالغ 0.657% يعتبر منخفضاً نسبياً. هذا يشير إلى أن المصرف قد لا يكون كفؤاً بما فيه الكفاية في استغلال أصوله لتوليد الأرباح.

لتحسين هذا المعدل، يجب على المصرف العمل على زيادة صافي الأرباح أو تقليل متوسط الأصول، أو كليهما. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة التكاليف، وزيادة الإيرادات، وتحسين كفاءة استخدام الأصول، والتخلص من الأصول غير المنتجة.

بشكل عام، يجب على المصرف التركيز على تحسين كفاءة استخدام أصوله لزيادة العائد عليها، مما سيؤدي إلى تحسين أدائه المالي بشكل عام.

$$2. \text{ معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{سنة 2021} = \frac{41253540}{7946926257} = 0.66\%$$

$$\text{سنة 2022} = \frac{40185352}{7977684490} = 0.67\%$$

$$\text{سنة 2023} = \frac{42175029}{8074476032} = 0.69\%$$

$$\text{المتوسط} = \frac{0.66+0.69+0.67}{3} = 0.673$$

يمكن تفسير واستنتاج ما يلي:

معدل العائد على الأصول:

هذا المعدل يقيس كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الأرباح. كلما ارتفع هذا المعدل، كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المصرف على توليد عائد جيد من أصوله.

1. في عام 2021، كان معدل العائد على الأصول 0.66%، حيث حقق المصرف صافي ربح قدره 41,253,540 على إجمالي أصول قدره 7,946,926,257.

2. في عام 2022، ارتفع معدل العائد على الأصول إلى 0.67%، حيث حقق المصرف صافي ربح قدره 40,185,352 على إجمالي أصول قدره 7,977,684,490.

3. في عام 2023، ارتفع معدل العائد على الأصول إلى 0.69%، حيث حقق المصرف صافي ربح قدره 42,175,029 على إجمالي أصول قدره 8,074,476,032.

4. المتوسط العام لمعدل العائد على الأصول خلال الفترة الثلاثية كان 0.673%.

الاستنتاج:

بناءً على البيانات المتوفرة، يلاحظ أن معدل العائد على الأصول شهد ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة الثلاثية، حيث ارتفع من 0.66% في عام 2021 إلى 0.69% في عام 2023. على الرغم من هذا التحسن، إلا أن المعدل يعتبر منخفضاً نسبياً، مما يشير إلى ضرورة العمل على زيادة كفاءة استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

للحكم على أداء المصرف بشكل أفضل،

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{سنة 2021} = \frac{41253540}{445822563} = 9.25\%$$

$$\text{سنة 2022} = \frac{41173051}{456223063} = 9.02\%$$

$$\text{سنة 2023} = \frac{42175029}{457822791} = 9.21\%$$

$$\text{المتوسط} = \frac{9.21+9.02+0.25}{3} = 9.16$$

بناءً على البيانات الجديدة المقدمة لحقوق الملكية وحساب معدل العائد على حقوق الملكية، يمكن

استنتاج ما يلي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية:

- في عام 2021، كان 9.25% حيث بلغ صافي الربح 41,253,540 وحقوق الملكية

.445,822,563

في عام 2022، انخفض إلى 9.02% حيث بلغ صافي الربح 41,173,051 وحقوق الملكية
456,223,063.

- في عام 2023، ارتفع إلى 9.21% حيث بلغ صافي الربح 42,175,029 وحقوق الملكية
457,822,791.

2. المتوسط العام لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة الثلاثية كان 9.16%.

تفسير واستنتاجات:

-معدل العائد على حقوق الملكية يقيس ربحية المصرف من وجهة نظر المساهمين، حيث يظهر
العائد الذي يحصل عليه المساهمون على استثماراتهم في المصرف.

-على الرغم من التغيرات الطفيفة في معدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث، إلا
أن المتوسط العام البالغ 9.16% يعتبر معدلاً جيداً ومقبولاً.

-انخفاض المعدل في عام 2022 إلى 9.02% قد يكون مؤشراً على انخفاض ربحية المصرف
في تلك السنة بالنسبة للمساهمين، ولكنه عاد وارتفع إلى 9.21% في عام 2023.

-يجب على المصرف المحافظة على معدل عائد جيد على حقوق الملكية لجذب المزيد من
الاستثمارات وتعزيز ثقة المساهمين.

-لتحسين هذا المعدل، يجب على المصرف العمل على زيادة صافي الأرباح من خلال تحسين
إدارة التكاليف وزيادة الإيرادات، أو زيادة حقوق الملكية من خلال جذب استثمارات جديدة.

بشكل عام، يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية البالغ 9.16% معدلاً مقبولاً ويشير إلى أداء جيد للمصرف من وجهة نظر المساهمين خلال الفترة الثلاثية.

الجدول رقم (1) يوضح التقييم الأداء مصرف الرافدين

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف الرافدين	0.657%	0.673%	9.16%	6.515%	مقبول	متوسط

تفسير القيم في الجدول:

1. معدل العائد على حقوق الملكية: (9.16%)

هذا المعدل يشير إلى أن مصرف الرافدين حقق عائداً بنسبة 9.16% على حقوق الملكية (رأس المال المستثمر من قبل المساهمين) خلال الفترة المحددة. يُعتبر هذا المعدل جيداً ويدل على قدرة المصرف على توليد أرباح جيدة من رأس المال المستثمر.

2. معدل العائد على الأصول: (0.673%)

هذا المعدل يقيس كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الأرباح. معدل 0.673% يُعتبر منخفضاً نسبياً، مما يشير إلى أن المصرف قد لا يكون كفؤاً بما فيه الكفاية في استغلال أصوله بشكل مربح.

3. معدل العائد على متوسط الأصول: (0.657%)

هذا المعدل مشابه لمعدل العائد على الأصول، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار متوسط قيمة الأصول خلال الفترة المحددة. معدل 0.657% أيضاً يُعتبر منخفضاً نسبياً، مما يؤكد على ضرورة تحسين كفاءة استخدام الأصول لتحقيق عوائد أفضل.

4. متوسط النسبة: (6.515%)

هذه النسبة تمثل متوسط المعدلات الثلاثة السابقة. تصنيف هذه النسبة كمتوسطة يعني أن أداء المصرف ليس ضعيفاً ولكنه يحتاج إلى تحسين في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بكفاءة استخدام الأصول.

5. التقييم (مقبول):

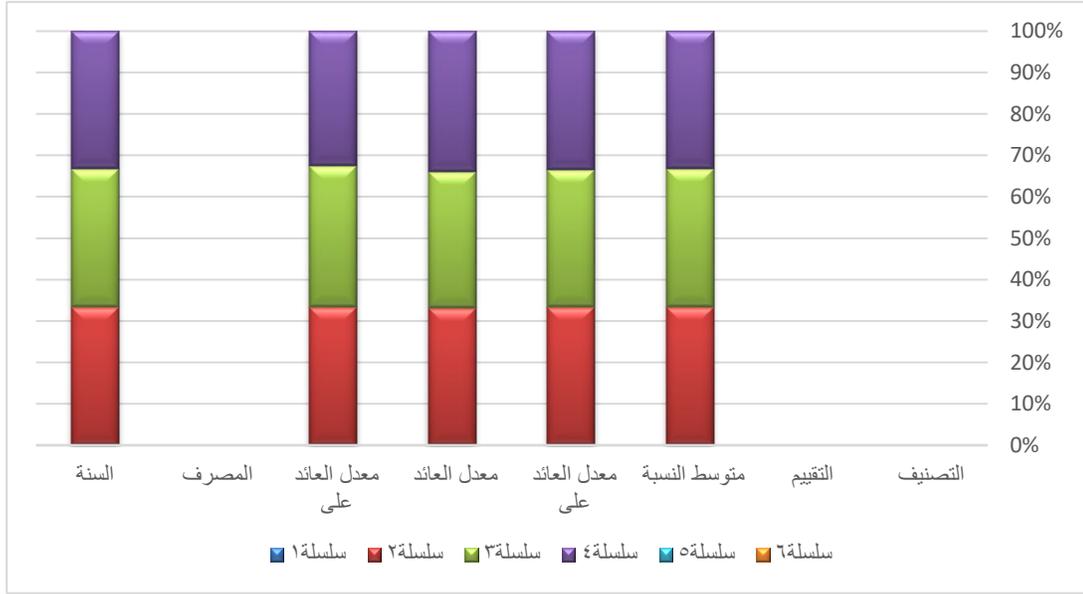
تقييم الأداء كمقبول يتماشى مع متوسط النسبة، ويشير إلى أن أداء المصرف ليس سيئاً ولكن هناك مجال للتحسين، خاصة في زيادة العائد على الأصول وتحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة. بشكل عام، هذه القيم توفر رؤية عامة عن أداء المصرف وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء في المستقبل.

جدول رقم (2) يوضح التقييم الإجمالي لثلاث السنوات

السنة	المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
2021	مصرف الراجحي	%0.657	%0.673	%9.16	%6.515	مقبول	متوسط
2022	الراجحي	%0.67	%0.67	%9.02	%6.515	مقبول	متوسط
2023	الراجحي	%0.64	%0.69	%9.21	%6.515	مقبول	متوسط

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الراجحي عينة البحث للفترة

(2023-2021)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول

تفسير واستنتاجات الجدول:

1. التصنيف والتقييم:

تم تصنيف أداء مصرف الرافدين كـ "متوسط" وتقييمه كـ "مقبول" لجميع السنوات الثلاث (2021، 2022، 2023). هذا يشير إلى أن أداء المصرف كان مستقرًا خلال هذه الفترة ولم يحدث تغييرات كبيرة في تصنيفه وتقييمه العام.

2. متوسط النسبة:

متوسط النسبة البالغ 6.515% ظل ثابتاً عبر السنوات الثلاث. هذا يعني أن متوسط المعدلات الثلاثة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على متوسط الأصول) لم يتغير بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة.

3. معدل العائد على حقوق الملكية:

هناك تغيرات طفيفة في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث انخفض من 9.16% في عام 2021 إلى 9.02% في عام 2022، ثم ارتفع إلى 9.21% في عام 2023. على الرغم من هذه التغيرات، إلا أن المعدل ظل ضمن النطاق المقبول.

4. معدل العائد على الأصول:

لوحظ ارتفاع طفيف في معدل العائد على الأصول من 0.673% في عام 2021 إلى 0.67% في عام 2022، ثم إلى 0.69% في عام 2023. هذا التحسن البسيط يشير إلى تحسن كفاءة استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

5. معدل العائد على متوسط الأصول:

كان هناك تذبذب طفيف في معدل العائد على متوسط الأصول، حيث ارتفع من 0.657% في عام 2021 إلى 0.67% في عام 2022، ثم انخفض إلى 0.64% في عام 2023.

الاستنتاج:

بناءً على البيانات الواردة في الجدول، يمكن استنتاج أن أداء مصرف الراجحي كان مستقرًا ومتسقًا إلى حد كبير خلال السنوات الثلاث، مع تغيرات طفيفة في بعض المعدلات. لم تحدث تغييرات جذرية في التصنيف والتقييم العام، مما يشير إلى استقرار الأداء. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين، خاصة فيما يتعلق بزيادة معدل العائد على الأصول وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

ثامناً: النتائج والتوصيات

دور المحاسبة الإدارية في تنفيذ الوظائف الإدارية في المصارف التجارية العراقية: دراسة حالة مصرف

الرافدين

:الاستنتاجات

1. تلعب المحاسبة الإدارية دوراً محورياً في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المصارف التجارية، حيث توفر البيانات والتحليلات المالية والتكاليف اللازمة لتخطيط وتنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية بكفاءة.

2. في مصرف الرافدين، يتضح أهمية المحاسبة الإدارية من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على متوسط الأصول. هذه المؤشرات تساعد الإدارة في تقييم الأداء المالي للمصرف وتحديد مجالات التحسين.

3. على الرغم من أداء مصرف الرافدين المستقر خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن هناك مجالات يجب العمل على تحسينها، مثل زيادة كفاءة استخدام الأصول لتوليد الأرباح، وتعزيز معدل العائد على حقوق الملكية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات والحفاظ على ثقة المساهمين.

4. يتطلب تحقيق التحسينات المستهدفة تعاوناً وثيقاً بين إدارة المصرف وقسم المحاسبة الإدارية، حيث يجب على المحاسبين الإداريين توفير البيانات والتحليلات الدقيقة والمحدثة باستمرار لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية العامة.

التوصيات:

1. تعزيز دور المحاسبة الإدارية في مصرف الرافدين من خلال تطوير نظم المعلومات المحاسبية والتكاليف ، وتدريب الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات وإعداد التقارير .
 2. إجراء دراسات تكاليف شاملة لتحديد مصادر التكاليف غير الضرورية والعمل على خفضها، مما سيساعد في تحسين هوامش الربحية وزيادة معدل العائد على الأصول.
 3. تطوير نظام محاسبة تكاليف فعال لتتبع تكاليف المنتجات والخدمات المصرفية بدقة، مما سيمكن الإدارة من اتخاذ قرارات تسعيرية مناسبة وتحسين الربحية.
 4. استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة مثل موازنة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) والتكلفة المستهدفة لتحسين عملية التخطيط والرقابة على التكاليف.
 5. إنشاء وحدة متخصصة للمحاسبة الإدارية تتبع مباشرة لإدارة المصرف، لضمان تدفق المعلومات المالية والتكاليف بشكل فعال وفي الوقت المناسب لدعم عملية صنع القرار .
 6. تشجيع التعاون والتنسيق بين قسم المحاسبة الإدارية والإدارات الأخرى في المصرف، مثل إدارة الائتمان وإدارة المخاطر، لضمان اتخاذ قرارات متكاملة ومستنيرة.
- خلاصة القول، يمكن للمحاسبة الإدارية أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الأداء المالي وتحسين عمليات صنع القرار في مصرف الرافدين والمصارف التجارية العراقية الأخرى، من خلال توفير البيانات والتحليلات الملائمة والدقيقة لدعم الوظائف الإدارية الرئيسية.

المصادر

- 1- الابراهيمي ، أمل حسين (٢٠١٢) دور معلومات المحاسبة الإدارية في تحسين أداء المطارات / دراسة تطبيقية في مطار النجف . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، ١٤ (٣)
- 2- محمد موسى ، (٢٠١١) دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد / دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين .
- 3- أبو نصار ، محمد (٢٠١٢) ، المحاسبة الإدارية (ط ٣) ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع أحمد ، أحمد ميري ،
- 4- العربييد ، عصام الفهد (٢٠٠٣) ، المحاسبة الإدارية ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع
- 5- الحارس أسامة (٢٠٠٤) ، المحاسبة الإدارية (ط ١) عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع
- 6- فرج الله الفضل ، مؤيد ونور عبد الناصر والراوي ، عبد الخالق (٢٠١٠) ، المحاسبة الإدارية ، (ط ٢) عمان دار المسيرة للنشر

- 7- . الحديدي ، إسرائ تيسير (٢٠٠٥) ، مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها على الأداء رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية عمان ، الأردن.
- 8- نيسان عبود سالم (٢٠٠٩) تطبيقات حديثة في المحاسبة الإدارية (ط ١) ، بغداد : دار الدكتور للعلوم الإدارية .
- 9- الجبوري ، نصيف وسرور منال وفرج ، مشتاق (2019) ، المحاسبة الإدارية (ط) ، بغداد مكتب الجزيرة للطباعة والنشر .
- 10- العامري ، صالح و الغالبي ، طاهر (٢٠١١) ، الإدارة والأعمال (ط ٣) ، عمان : دار وائل للنشر .
- 11- بركة ، كامل يوسف ، (٢٠١٢) ، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات / دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين .

المصادر الاجنبية :

1. Agyenim, Boating and Roberta, Bampton, "Integrating Management Accounting Systems in Mergers and Acquisitions: The Role of Management Accountants", CIMA, Vol.6, Issue.5, World Congress of Accountants, 2010.
2. Nicholas Ndwiga, "The Role of Management Accounting in Creating and Sustaining Competitive Advantage: A case study of Equity Kenya Bank, University of South Africa, <http://www.uir.unisa.ac.za>, 2011.